



وزير الصناعة والتجارة والتموين

الرقم ٢٥
الموافق ١٩٩٩

٢٠٢٤

الرقم 7351/16/1/19
التاريخ 2024/03/12
الموافق -----

سعادة رئيس غرفة تجارة الأردن سعادة رئيس غرفة صناعة الأردن

الموضوع: إعادة فتح المنصة الرقمية الخاصة بشهادة الاحترام

أرجو أن أرفق لسعادتكم نسخة من كتاب وزارة الخارجية وشئون المغتربين رقم ١٢٤٣٤/٣٥١/١٨ تاريخ ٢٠٢٤/٣/١٠، ومرفقه نسخة من كتاب سفارة المملكة الأردنية الهاشمية في الجزائر رقم س/٣٦٠/٢٠٢٤/٣/٦ المتضمن الإعلام بأن وزارة التجارة وترقية الصادرات الجزائرية قد أعلنت عن إعادة فتح المنصة الرقمية الخاصة بشهادة الاحترام المطلوبة في ممارسة نشاط استيراد المواد الأولية والمنتجات والبضائع الموجهة لإعادة البيع على الحاله وذلك لتمكين المتعاملين الاقتصاديين من تجديد شهادتهم بالصيغة الجديدة التي تحمل رمز الاستجابة السريعة "QR CODE" و/أو السماح لهم بإدراج التعديلات الضرورية، كما تم تمديد المدة الزمنية الخاصة بإيداع البيانات المتعلقة بحالة المبيعات وكمية المخزون الخاصة بالنصف الثاني لعام ٢٠٢٣ إلى ٢٠٢٤ وكما هو موضح تفصيلاً في المرفق.

راجياً سعادتكم التكرم بالإيعاز لمن يلزم لإجراء ما ترون مناسباً بهذا الخصوص.

وتفضلاً بقبول فائق الاحترام،،،

• يوسف محمود الشمالي
وزير الصناعة والتجارة والتموين

نسخة/ مديرية السياسات التجارية الخارجية /الجزائر / وارد رقم ١٩٧٨٥

وزارة الصناعة والتجارة والتموين

رقم الوارد: 19785

التاريخ: 2024/03/10

رقم الملف: 16/1/19

الجهة المعنية: السياسات والعلاقات التجارية الخارجية



وزارة الصناعة والتجارة والتموين

وارد تراسل ٢٠٢٤/٣/١٦

الرقم ١٨/٢٥٤/٤٤٢

التاريخ

الموافق ٢٠٢٤/٣/١٦

معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين

تحية طيبة ويعده،،،

أرفق طيباً صورة عن كتاب مغارقتنا في الجزائر رقم س/١/٣٦٠١٣٦٠٣/٦ تاريخ ٢٠٢٤/٣/٦ والمتضمن إعلامنا بأن وزارة التجارة وتنمية الصادرات الجزائرية أعلنت عن إعادة فتح المنصة الرقمية الخاصة بشهادة الاحترام المطلوبة في ممارسة نشاط استيراد المواد الأولية والمنتجات والبضائع الموجهة لاعادة البيع على الحال، وذلك لتمكن المتعاملين الاقتصاديين من تجديد شهاداتهم بالصيغة الجديدة التي تحمل رمز الامانة السريعة QR، CODE، و/أو السماح لهم بإدراج التعديلات الضرورية، كما تم تمديد المدة الزمنية الخاصة بإيداع البيانات المتعلقة بحالة المبيعات وكمية المخزون الخاصة بالنصف الثاني لعام ٢٠٢٣، إلى ٢٠٢٤/٣/٣١، وكما هو موضح تفصيلاً بالمرفق.

للتأطيف معاليكم بالإطلاع والإيعاز لإجراء ما ترونوه مناسباً.

وتلطفوا بقبول فائق الاحترام،،،

نائب رئيس الوزراء

وزير الخارجية وشئون المغاربة

لهمن المصاوي

مدير إدارة الشؤون الاقتصادية والتعاون الدولي
السفير يوسف هيدالغوي

نسخة مديرية الشؤون العربية والشرق الأوسطية.

نسخة سعادة السفير/الجزائر.

H.G



الرقم ٣٦٠ / سند / ٢٠٢٤
التاريخ ١٥ مارس ٢٠٢٤

Ref. _____
date _____

معالي نائب رئيس الوزراء
وزير الخارجية وشؤون المغاربة
مديرية الشؤون الاقتصادية والتعاون الدولي

الموضوع: إعادة فتح المنصة الرقمية لتسهيل "شهادة الاحترام"

تحية طيبة وبعد،،،

أرجو عطائكم التكرم بالعلم بأن وزارة التجارة وتنمية الصادرات قد أعلنت في بيان لها رقم الأحد 2024/3/3 عن إعادة فتح المنصة الرقمية الخاصة بـ "شهادة الاحترام" المطلوبة في ممارسة تجارة استيراد المواد الأولية والمنتجات والمضائق المرجحة لخطف البيع على الحال.

وبحسب البيان فإن المنصة تم إغلاقها لضمان المتعاملين الاقتصاديين من تجديد وتحديث شهاداتهم بالصيغة الجديدة التي تحمل رمز الاستجابة المعرفية "QR CODE" و/ أو السماح لهم بإدراج التعديلات الضرورية (مرفق).

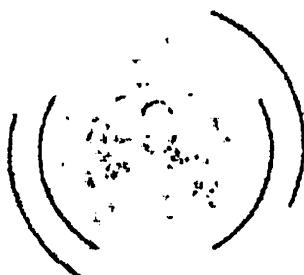
كما تم تجديد المدد الزمنية للخاصة بإيداع البيانات المتعلقة بحالة المبيعات وكمية المخزون الخاصة بالنصف الثاني لسنة 2023 إلى 31 لذار 2024 مع السماح بإيداعها على مستوى المديريات التابعة للوزارة المختصة إن لم يلبيا إذا اقتضي الأمر ذلك.

أرجو عطائكم التكرم بالاطلاع والإعظام لأجزاء ما ترونه متلمساً.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

العنير
لـ...
شاكير العصوف

نسخة : - مديرية الشؤون العربية والشرق الأوسطية



بيان

تنهي وزارة التجارة وترقية الصادرات، إلى علم كافة المتعاملين الاقتصاديين الناشطين في مجال الاستيراد لإعادة البيع على الحالة، أنه تم إعادة فتح المنصة الرقمية لتسهيل "شهادة الاحترام" والشروط والكيفيات المطلوبة لعمارة نشاط استيراد المواد الأولية والمنتوجات والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حاليها، لتمكين المتعاملين الاقتصاديين من تجديد وتحديث شهاداتهم بالصيغة الجديدة التي تحمل رمز الاسترجاعي "QR CODE" و / أو السماح لهم بإدراج التعديلات الضرورية.

كما تم تعديل أجال إيداع الإحصائيات المتعلقة بحالة المبيعات وكمية المخزونات الخاصة بالستامي الثاني لسنة 2023، إلى غاية 31 مارس 2024، مع السماح بذلك على مستوى المديريات الولائية للتجارة وترقية الصادرات المختصة إقليميا، إذا اقتضى الأمر ذلك.